وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر متحدثا في المؤتمر الصحافي الخاص بإطلاق مبادرة «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

وزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الشيخ جراح الجابر والمدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بالوكالة وليد البحر ووكيلة «المالية» أسيل المنيفي ونائب وزير الخارجية السفير حمد المشعان وعدد من الحضور

دعماً للجاهزية الوطنية وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات والظروف الاستثنائية

الكويت تطلق صندوق الاستجابة الطارئة برأسمال أولي 100 مليون دولار

■ وزير الخارجية: حشد التمويل المحلي لمعالجة أضرار لحقت بالبنية التحتية جراء العدوان الإيراني الآثم
■ المنطقة تمر بمرحلة دقيقة تتطلب قدراً عالياً من المسؤولية والجاهزية والعمل المشترك

■ وليد البحر: ندعو المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص للمساهمة في دعم الصندوق انطلاقاً من المسؤولية الوطنية المشتركة وإيماناً بأن تعزيز قدرة الكويت على الاستجابة والتعافي هو واجب وطني

وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر والمدير العام للصندوق الكويتي للتنمية بالوكالة وليد البحر ووكيلة «المالية» أسيل المنيفي وعدد من الحضور

كونا: أعلن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية انطلاق مبادرة وطنية استراتيجية تتمثل في إنشاء «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» برأسمال أولي قدره 100 مليون دولار وذلك دعما للجاهزية الوطنية وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات والظروف الاستثنائية.

جاء ذلك في المؤتمر الصحافي الخاص بإطلاق مبادرة «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» الذي يقيمه الصندوق الكويتي بحضور ومشاركة وزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الشيخ جراح الجابر وبعض مسؤولي الوزارات والهيئات. وقال وزير الخارجية رئيس مجلس إدارة الصندوق الشيخ جراح الجابر، في كلمة له، ان هذه المبادرة الوطنية تعكس قيم المسؤولية الوطنية والتكافل وتجسد مبادئ التضامن التي تقوم عليها دولة الكويت وذلك عبر تعزيز الجاهزية الوطنية وتطوير الأدوات المؤسسية القادرة على التعامل مع مختلف التحديات والظروف الاستثنائية. وأضاف أن المنطقة تمر بمرحلة دقيقة تتطلب قدرا عاليا من المسؤولية والجاهزية والعمل المشترك في ظل ما أسفر عنه العدوان الإيراني الآثم من تداعيات استثنائية ألقت بظلالها على أمن واستقرار دولة الكويت، ما يستدعي مضاعفة وتوحيد الجهود نحو تعزيز الجاهزية الوطنية لتلبية شتى احتياجات هذه الظروف الاستثنائية.

وأوضح أن صندوق الكويت للاستجابة الطارئة يأتي ليضع آلية مؤسسية متكاملة وحشد التمويل المحلي في سبيل دعم جهود دولة الكويت في معالجة الآثار والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الوطنية جراء العدوان الإيراني الآثم.

وذكر أن هذه الآلية ترتكز على استثمار الخبرات المؤسسية التي اكتسبها الصندوق الكويتي للتنمية في الإشراف على المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية في شتى بلدان العالم وتوظيف تلك الخبرات في دعم الجهود الوطنية الرامية لمعالجة ما نتج من أضرار إثر العدوان الإيراني الآثم.

وبين أن «دولة الكويت وشعبها عرفت منذ القدم بروح التكافل والتلاحم في وقت العسر والضيق والعمل بروح الوحدة الوطنية في مواجهة التحديات التي تهدد النسيج الوطني»، مشيرا إلى أن هذه القيم مصدر قوة وثقة على قدرة البلاد لتجاوز مختلف التحديات وفي أحلك الظروف.

وتقدم الشيخ جراح الجابر بخالص شكره وتقديره إلى مقام صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد على دعمهما الدائم والمستمر لجهود الصندوق لإبراز وجه الكويت المشرق في شتى بقاع العالم. وأعرب عن خالص شكره وتقديره إلى سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء كافة على دعمهم لهذه المبادرة الوطنية التي تعكس رؤية الدولة في تعزيز التكامل بين مؤسساتها الوطنية وترسيخ مفهوم الشراكة والمسؤولية المشتركة في خدمة الوطن.

من جهته، قال المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بالوكالة وليد البحر، في كلمة مماثلة، انه في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد تتجلى حاجة الكويت الماسة إلى استنفار مؤسساتها الوطنية واستثمار خبراتها وإمكاناتها المتراكمة.

وأضاف البحر أن الصندوق وضع هذه المبادرة حيز التنفيذ انطلاقا من مسؤوليته الوطنية الراسخة مستندا إلى خبرته الممتدة في إدارة وتمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية واضعا تصورا متكاملا لإطار فني وتمويلي يدعم جهود الدولة في الاستجابة والتعافي وإعادة التأهيل، مبينا أنه الصندوق سخر كل طاقته الفنية والتمويلية والإدارية في خدمة الوطن.

وذكر أن انطلاق هذه المبادرة الوطنية والبدء الفوري في تنفيذها تأتي تأكيدا لالتزام الصندوق بدعم جهود دولة الكويت في معالجة الآثار المترتبة على العدوان الإيراني الآثم إضافة إلى تعزيز قدرة مؤسساتها على الاستجابة والتعافي وضمان استمرارية الخدمات والمرافق الحيوية بما يحفظ مصالح الدولة ويعزز أمنها التنموي.

وأوضح أن «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» سيعمل بصفته نافذة حسابية خاصة ضمن الصندوق الكويتي للتنمية مع ضمان أعلى مستويات الشفافية والحوكمة والرقابة المالية على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو المشروعات والبرامج ذات الأولوية وفقا لأولويات الحكومة واحتياجاتها لاسيما إعادة تأهيل المرافق والمواقع المتضررة جراء العدوان الإيراني الآثم. وأشار إلى أن الصندوق سيتولى إدارة المبادرة وتقييم طلبات التمويل وترتيب أولوياتها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية المختصة بما يضمن كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الأهداف المرجوة مع بقاء مسؤولية تنفيذ المشروعات لدى الجهات المختصة كل في نطاق اختصاصه.

وبين أن الصندوق حمل على مدى أكثر من ستة عقود رسالة دولة الكويت إلى مختلف أنحاء العالم، إذ ساهم في تمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية ودعم الاقتصادات الوطنية في 106 دول حول العالم انطلاقا من نهج دولة الكويت الإنساني والتنموي الذي جعل من الصندوق الكويتي للتنمية أحد أبرز المؤسسات التنموية على المستويين الإقليمي والدولي. وأضاف أن الواجب الوطني يحتم وضع هذه الخبرة المتراكمة في خدمة دولة الكويت دعما لصمودها وتعافيها وتعزيزا لقدرتها على مواجهة التحديات والظروف الاستثنائية بثقة واقتدار.

ودعا البحر المؤسسات والهيئات الحكومية والقطاع الخاص للمساهمة في دعم «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» انطلاقا من المسؤولية الوطنية المشتركة وإيمانا بأن تعزيز قدرة دولة الكويت على الاستجابة والتعافي وحماية بنيتها التحتية الحيوية هو واجب وطني تتكامل فيه جهود الدولة ومؤسساتها المختلفة بما يعزز جاهزية الكويت وقدرتها على مواجهة التحديات والأزمات وحماية مكتسباتها التنموية للأجيال القادمة. وأكد أن الصندوق ينظر إلى «صندوق الاستجابة» باعتباره استثمارا وطنيا في أمن الكويت التنموي واستدامة مرافقها الحيوية المهمة نحو بناء منظومة قادرة على مواجهة التحديات.

وأفاد بأن إنشاء «صندوق الاستجابة الطارئة» جاء إنفاذا لقرار مجلس الوزراء رقم 587 الصادر في اجتماعه رقم 19 لسنة 2026 والقاضي باعتماد إنشاء «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» وبعد قرار مجلس إدارة الصندوق رقم 2 لسنة 2026 باعتماد مبلغ قدره 100 مليون دولار.

وأعرب عن خالص شكره وتقديره لوزير الخارجية ورئيس مجلس الإدارة الشيخ جراح الجابر الصباح على دعمه وتوجيهاته المستمرة، كما أعرب عن تطلعه إلى أن يشكل «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» نموذجا وطنيا رائدا في دعم الاستجابة والتعافي وتعزيز الجاهزية المستقبلية بما يحقق المصلحة الوطنية ويحفظ أمن واستقرار وازدهار دولة الكويت.

أكد تضامن الكويت مع بلاده في هذا المصاب الأليم

وزير الخارجية عزّى نظيره في ڤنزويلا بضحايا الزلزالين

أجرى وزير الخارجية الشيخ جراح الجابر اتصالا هاتفيا بوزير خارجية جمهورية ڤنزويلا البوليڤارية الصديقة إيفان هيل بينتو، وعبر الشيخ جراح الجابر خلال الاتصال عن خالص التعازي وصادق المواساة لحكومة جمهورية ڤنزويلا البوليڤارية وشعبها الصديق في ضحايا الزلزالين اللذين ضربا البلاد مؤخرا، مؤكدا تضامن دولة الكويت مع ڤنزويلا في هذا المصاب الأليم، معربا عن تمنياته بالشفاء العاجل لجميع المصابين.

في إطار التعاون الثنائي وتبادل الخبرات بين البلدين في المجالات ذات الصلة

الكويت والإمارات تبرمان مذكرة تفاهم لتعزيز حماية المستهلك والرقابة التجارية

صدر المرسوم رقم (105) لسنة 2026 بالموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومتي الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بشأن حماية المستهلك والرقابة التجارية الموقعة في الكويت بتاريخ 29 يناير 2026، وذلك في إطار تعزيز التعاون الثنائي وتبادل الخبرات بين البلدين في المجالات ذات الصلة بحماية حقوق المستهلك ومكافحة الغش التجاري. وقد نشر المرسوم في عدد الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» رقم 1798 الصادر اليوم الأحد.

وجاء في المادة الأولى من المرسوم: الموافقة على مذكرة التفاهم بين وزارة التجارة والصناعة الكويتية ووزارة الاقتصاد والسياحة الإماراتية، فيما قضت المادة الثانية بأن يتولى الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ أحكام المرسوم والعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وتهدف المذكرة إلى تطوير التعاون المشترك بين الجانبين في عدد من المجالات، أبرزها:

ـ تبادل المعرفة والخبرات المتعلقة ببرامج العمل والأنظمة التشغيلية وتطبيقات التحول الرقمي في مجالات حماية المستهلك والرقابة التجارية ومكافحة الغش التجاري وتنظيم المنافسة، والتصدي للممارسات المخلة أو المقيدة لها.

ـ الاطلاع على السياسات والمنهجيات المطبقة في البلدين في شأن مراقبة الأسعار وآليات تلقي الشكاوى ومعالجتها.

ـ تبادل المعلومات والخبرات التي تسهم بتعزيز حماية وتوعية المستهلك وترسيخ مبدأ المنافسة العادلة.

ـ التعاون في نشر الوعي الاستهلاكي بالسلع والخدمات وتعريف المستهلك بحقوقه.

ـ المشاركة في البرامج التدريبية المتخصصة التي ينظمها أي من الطرفين في هذا المجال.

ـ إجراء الدراسات والبحوث المشتركة حول أثر السلع والخدمات على المستهلكين وآليات مراقبة الأسعار وعمليات استرداد وسحب السلع المعيبة من الأسواق.

ـ التعاون في تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل ذات الصلة.

ونصت المادة الثانية من المذكرة على أن يتم تشكيل فريق عمل مشترك من الإدارات المختصة بحماية المستهلك لدى الجانبين، يتولى إعداد الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ أهداف المذكرة، ويضع الفريق الجداول الزمنية وآليات التنفيذ والتمويل وتقييم الأنشطة المشتركة، مع إمكانية تشكيل مجموعات فرعية متخصصة عند الحاجة.

ومالياً، أشارت المذكرة إلى أن كل طرف يتحمل التكاليف والنفقات المترتبة على تنفيذ التزاماته، دون أن تنشأ أي التزامات مالية تجاه الطرف الآخر أو أي طرف ثالث، بما في ذلك التكاليف المرتبطة بالأنشطة الإلكترونية أو تطوير البرامج والمشاريع المشتركة ضمن إطار المذكرة.

وشددت المذكرة على الالتزام بسرية وحماية المعلومات المتبادلة وعدم إفشائها لأي طرف ثالث إلا بموافقة خطية مسبقة، وحظر استخدامها لأغراض غير مرتبطة بتنفيذ بنود المذكرة، واستثناء المعلومات المتاحة للعامة أو التي يوجب القانون الإفصاح عنها.

وأكدت المذكرة عدم تعارض أحكام المذكرة مع الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف المبرمة من قبل أي من البلدين، فيما نصت على تسوية أي خلافات تتعلق بتفسير أو تطبيق المذكرة ودياً عبر القنوات الدبلوماسية والمشاورات بين الطرفين. وبالنسبة لحقوق الملكية الفكرية، فقد ألزمت المذكرة بمادتها السابعة الطرفين باحترام الحقوق المملوكة للطرف الآخر وفق التشريعات والأنظمة المعمول بها، مع الاتفاق مسبقاً على آلية تحديد ملكية أي حقوق فكرية قد تنشأ عن هذا التعاون أوعن المشاريع المشتركة.

تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية: السماح لقضاة المحكمة الكلية بإصدار أمر منع سفر المدين

صدر مرسوم بقانون رقم 68 لسنة 2026 بتعديل نص الفقرة الأولى من المادة 297 من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بمرسوم القانون رقم 38 لسنة 1980.

وجاء في المرسوم:

مادة أولى: تستبدل عبارة «من بين قضاتها» بعبارة «من الوكلاء بالمحكمة» الواردة بالفقرة الأولى من المادة 297 من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه.

مادة ثانية: على الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا المرسوم بقانون، وينشر في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

ونصت المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم 68 لسنة 2026 على: جاءت المادة 297 من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بمرسوم بالقانون رقم 38 لسنة 1980 متضمنة الشروط والإجراءات اللازمة لاستصدار امر بمنع المدين من السفر، ومن بين الشروط التي قررتها هذه المادة تحديد الجهة المختصة بإصدار هذا الأمر، حيث قصرت سلطة إصداره ـ الى جانب مدير إدارة التنفيذ ـ على وكلاء المحكمة الكلية. وإذ تبين ان قصر إصدار هذا الأمر على درجة قضائية بعينها من شأنه ان يفضي الى تعذر الفصل في الطلبات في حينها، نظرا لكثرتها وما تستلزمه من فحص للتحقق من توافر شروطها وانتفاء موانعها، في مقابل قلة عدد شاغلي درجة وكيل محكمة، بل قد تخلو المحكمة الكلية من هذه الدرجة في بعض الفترات باعتبارها درجة بينية في سلم الترقيات القضائية.

وإذ صدر بتاريخ 2024/5/10 الأمر الأميري، ونصت المادة 4 منه على ان تصدر القوانين بمراسيم بقوانين، لذا أعد مرسوم بقانون الماثل بتعديل الفقرة الأولى من المادة 297 من قانون المرافعات المدنية والتجارية المشار إليه. ونصت المادة الأولى من المرسوم بقانون على استبدال عبارة «من بين قضاتها» بعبارة «من الوكلاء بالمحكمة» الواردة في الفقرة الأولى من المادة 297 المشار إليها، لتوسيع نطاق الاختيار بما يجيز إسناد سلطة اصدار الامر الى من تختارهم الجمعية العامة من قضاة المحكمة الكلية، ضمانا للبت في طلبات منع السفر فور تقديمها، وتحقيقا للغاية المرجوة من هذا الإجراء. وألزمت المادة الثانية منه الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ بتنفيذ احكامه، وحددت تاريخ العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

«المناقصات» توافق على ترسية 4 عقود لإصلاح الكيبلات الأرضية للضغط المنخفض

دارين العلي

قرر الجهاز المركزي للمناقصات في اجتماعه المنعقد الاثنين 29 يونيو الماضي، الموافقة على طلب وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الخاص بترسية 4 مناقصات على العطاءات المستوفية للشروط والمواصفات، بكلفة إجمالية تبلغ 5,063 ملايين دينار، لإصلاح الكيبلات الأرضية للضغط المنخفض وتمديد ولحيم كيبلات ضغط منخفض لمستهلكين جدد في محافظة الأحمدي جنوبا بكلفة 1,215 مليون دينار، والأحمدي شمالا بكلفة 1,241 مليون دينار، ومحافظة الجهراء جنوبا بكلفة 1,458 مليون دينار، ومحافظة الفروانية شرقا بكلفة 1,149 مليون دينار.

وبموجب قرار الجهاز بالموافقة على الترسية ستتم إحالة المناقصات الأربع إلى ديوان المحاسبة لتطبيق إجراءات الرقابة المسبقة والتدقيق والمراجعة، ومن ثم إبداء الرأي بالتعاقد والبدء في تنفيذ الأعمال.

يذكر أن الوزارة تهدف من العقود الأربعة إلى تلبية طلبات المواطنين الراغبين في إيصال التيار الكهربائي في قطاعات السكن المختلفة، والتي تحتاج إلى تمديد كيبلات لإيصال التيار من محطات التحويل الثانوية المسؤولة عن نقل الطاقة من المحطات الرئيسية إلى العقارات بمختلف أنواعها.

وفي سياق متصل، قرر الجهاز تأجيل موعد تقديم عطاءات مناقصة تزويد وتركيب 3 محطات تحويل رئيسية لمشروع مراكز البيانات السحابية في مناطق متفرقة مع مغذياتها وملحقاتها إلى يوم الأحد 26 الجاري بدلا من أمس الأحد.

وتعد مناقصة توريد محطات التحويل الرئيسية الثلاث من المناقصات المهمة التي تسعى الوزارة لإنهاء إجراءاتها، لأنها تتعلق بإنشاء مراكز بيانات سحابية تتطلب بشكل أساسي توافر طاقة كهربائية لتغذية المراكز التي سيتم إنشاؤها، لذا تسعى الوزارة بشكل حثيث لإنشاء مشاريع كهربائية جديدة تلبي احتياجات البلاد من الطاقة الكهربائية، بما فيها مراكز البيانات السحابية المزمع إنشاؤها مستقبلا.